

الحكومة الالكترونية وتأثيرها في تعزيز الرقابة الداخلية

م.د. هدى محمد سليم محي
قسم العلوم المالية والمصرفية

م.د. وسن يحيى احمد
قسم العلوم المالية والمصرفية

م.د. عماد محمد كندوري
قسم المحاسبة

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.124.A3>

المقدمة

كان مفهوم الرقابة الداخلية يهتم فقط بالاصول المتدولة ولاسيما النقدية وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمتابعة حركة النقدية في مؤسسات الدولة ودوائرها لحمايتها من السرقة والضياع ومحاربة الفساد ، وبعد ذلك توسع مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل ليس فقط الطرق والوسائل المستخدمة لحماية ممتلكات الدولة كذلك التأكد من دقة وصحة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في وضع الخطط الإنتاجية وضمان تنفيذها ، ولتحقيق أهداف الرقابة الداخلية ولتشكيل حكومة خالية من الفساد والسرقة تسعى الكثير من البلدان حاليا إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) في ربط المؤسسات بعضها ببعض وربط مختلف خدماتها بالدوائر خاصا والجمهور عاما، ووضع تلك الخدمة في متناول المواطنين لخلق شفافية والمساواة والمسائلة والعدالة ضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تتصف بالسرعة والدقة والارتقاء بجودة الأداء ، فضلا عن استخدام تلك تكنولوجيا المعلومات في دعم الرقابة الداخلية وتقليص الفجوة بين مؤسسات الدولة والدوائر التابعة لها والمواطنين للعمل على تقديم أفضل الخدمات للموطن وتخفيض الكلفة التشغيلية ، ونجد أن الحوكمة الالكترونية اذا ما تم تطبيقها بالشكل الصحيح فإنها تعالج ظاهرة الفساد وبهذا تعد مكافحة الفساد من الموضوعات المتجددة للبرنامج الدولي لمكافحة الفقر أيضا ، ومن خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم مجموعة من المبادئ تحارب الرشوة والسلوك الفاسد ، فهل يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية على تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين الأداء العام للدولة لمكافحة السرقة والفساد المالي من خلال تحقق مبدأ الشفافية والمسائلة والمساواة وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية .



مجلة الادارة والاقتصاد

العدد 124 / حزيران / 2020

الصفحات : 245-249

المحور الأول : مفهوم وأهداف وأهمية الحكومة الالكترونية

تسعى الدراسة (Finger&Pecoud,2003) إلى تحديد اتجاهات تحول الدول الحالية باتجاه الجمع بين تغيرات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة لاستنباط تشكيلة في المستقبل القريب ، وقد كان الهدف من الدراسة كيف تشكل كل من المعلومات الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات لآليات الحكومة الحديثة وعلى كافة المستويات الإقليمية والمحلية والدولية والاوربية (Finger&Pecoud,2003:57) ، إما دراسة (Saxena,2005) توضح مبادرات الحكومة الالكترونية الشائعة في معظم دول العالم لكون الحكومات تركز على المواطن وعلى تخفيض الكلفة التشغيلية ، ولسوء الحظ تفشل معظم تلك المبادرات في تحقيق المطلوب منها بسبب التركيز على التقنية بدلا من التركيز على الحكومة ، وكان الهدف من الدراسة التركيز على السمات الضرورية للمبادرة التي تركز على الحكومة تحت شعار الحكومة الالكترونية المميزة مع وصف هذا التميز (Saxena,2005:6) ، بينما دراسة (Sarker and others ,2018) توضح الفرص والتحديات المتاحة لإدارة الموارد المعلوماتية ومدى ملائمة البيانات الضخمة لضمان تطبيق الحكومة الالكترونية في بنغلادش ، وتشير النتائج أن إدارة المعلومات في القطاع العام باستخدام الحكومة الالكترونية يمكن أن يحسن الشفافية مما يؤدي إلى الحد من الفساد وتسريع تقديم الخدمات والحد من التلاعب العام وسهولة الوصول إلى الخدمات العامة والحد من الأخطاء والحد من الفقر (Sarker and others , 2018,568) ، وتشير دراسة (داخل وعبود) إلى معرفة أهمية الحكومة الالكترونية في مساعدة دوائر الضريبة في تطوير انظمتها الإدارية إلى النظام الالكتروني لتحقيق نتائج دقيقة وعادلة في تحديد الدخل الخاضع للضريبة على دخول المكلفين وفي تحقيق التقدير الذاتي للضريبة في الشركات (داخل وعبود ، 2019: 70) ، إما دراسة (حمادي وآخرون) يرون ضرورة تطبيق أسس ومبادئ الحكومة الالكترونية لتأثيرها في تحسين جودة التدقيق من خلال الإفصاح في القوائم المالية (حمادي وآخرون ، 2019: 592) ، إما دراسة (غنيمي) رأت ضرورة قيام الهيئات المهنية بصياغة معيار محاسبي لحكومة المعلومات في ظل تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات لتحسين جودة المعايير الدولية (غنيمي ، 2017 : 425) ، فالمقصود بالحكومة الالكترونية بأنها تلك الحكومة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتعرف بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية وتبادل معلومات ومعاملات الاتصالات وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات الموجودة بذاتها بين الحكومة والمواطنين ، وبهذا نجد أن الحكومة الالكترونية هي مجموعة من الإجراءات والأساليب المستخدمة لتنظيم وتحسين عمل دوائر الدولة ورفع مستوى الأداء الحكومي في تلبية حاجات ورغبات المواطنين للوصول إلى مستوى عالي من الدقة والسرعة لتطوير الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق وتعزيز ركائز الحكومة الرشيد من المسائلة والعدالة والشفافية.

أهمية الحكومة الالكترونية :

تتمثل أهمية الحكومة الالكترونية في توفير قنوات اتصال مباشرة بين المواطنين والحكومة ودوائرها وتحسين المستوى الأداء الحكومي ليكون أكثر شفافية وعدالة لتلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته ، ضمان الإدارة السريعة من خلال توفير المعلومات الفورية والدقيقة لمتخذي القرار ، يساعد في الحد من الفساد الحكومي والتأكيد على المصداقية والثقة في توفير المعلومات للمواطنين عن الانشطة الحكومية والتخلص من الأعمال الروتينية للحكومة وتبسيط الإجراءات للوصول إلى اقتصاد تنافسي متنوع .

اهداف الحكومة الالكترونية : أشارت بعض الدراسات إلى اهم اهداف الحكومة الالكترونية حسب تعريف الامم المتحدة هي (جواد وخير وابو زيد ، 2007: 285-286) :-

- 1- تقديم الدعم الإداري : تعد مساندة الإدارة العليا من الجهات الحكومية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية كافة أحد الاهداف المساعدة في تحقيق اهداف الأداء الحكومي .
- 2- توفير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : يساعد توفر بنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب زيادة الطلب على المعلومات مع الاحتفاظ بجودة الخدمة المقدمة وكما وينبغي أن تكون تلك الخدمات متاحة للجميع لتحقيق الكفاءة الفاعلية الازميتين .
- 3- دعم التشريعات : يتطلب الاعتراف بعمليات الحكومة الالكترونية تشريعيا وتحديد متطلباتها والسماح بالتعاون بين الحكومة والمواطن والتركيز على الخصوصية والامن المعلوماتي .
- 4- دعم رأس المال البشري : زادة الحاجة إلى الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات مع تحول الحكومات نحو تقديم خدمات الكترونية لتحقيق شفافية المعلومات والسرعة الخدمات.
- 5- تحقيق الامن والخصوصية : توفر وسائل مناسبة لحماية خدمات الالكترونية بما يتناسب وأهميتها ، ومن المهم وجود توازن بين استيفاء متطلبات امن المعلومات والمرونة في تقديم خدمات الالكترونية بالشكل الذي يعطي الثقة للمستفيد من هذه الخدمات .

مبادئ الحوكمة الالكترونية :

تتكون مبادئ الحوكمة الرشيدة من (الشفافية ، المسائلة ، المسؤولية ، والمساواة) وفيما يلي توضيح مبسط لتلك المبادئ :

أولا / الشفافية : تعد من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة ، تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شي قابلا للتحقق والرؤية السليمة ، وتعني الشفافية التزام مؤسسات الإدارة العامة والمؤسسات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة وتفسر معظم قواميس اللغة كلمة الشفافية بالوضوح والصراحة والنزاهة وعدم الغش ، إما بالنسبة للعاملين والوحدات الاقتصادية فتعني الشفافية السماح للآخرين بمعرفة الحقيقة دون محاولة إخفاء أو تضليل المعنى أو تبديل الواقع .

ثانيا / المسائلة : عرف برنامج الامم المتحدة الانمائي المسائلة على أنها مطالبة المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم مع الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل أو الخس أو الخداع ، وفيها يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن ادائها وهذا حق يضمنه القانون وانظمة الحوكمة لهم ، كما تتضمن المسائلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين ، وكذلك يحق للحكومة مساءلة المسؤولين عن إدارة مؤسساتها في جميع الجوانب (محمد ، 422:) .

ثالثا / المسؤولية : تهدف الحوكمة إلى نشر الحس بالمسؤولية لدى الإدارة العليا بشقيه (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) لكي يتصرف كل عضو بدرجة عالية من الاخلاق المهنية ، كما تعترف المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين ومنها تقاسم الأرباح وتوفير فرص عمل (عرفة ابو ظبي ، 11).

رابعا / المساواة : يقصد بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم وبين المستثمرين المحليين والاجانب ، فمثلا الذي يمتلك سهم واحد يتساوى مع الذي يمتلك مليون سهم من حيث التصويت والمشاركة في الجمعية العمومية وحصة توزيع الأرباح ، وكذلك الحال بالنسبة لدوائر الدولة فالمساواة تعني مساواة افراد الشعب بكافة طوائفه وقومياته وديانته بين المسؤول والموظف والموظف والمواطن .

المحور الثاني مفهوم وأهداف واهمية الرقابة الداخلية :

من بين الدراسات السابقة تختبر دراسة (AL-Zwyalif&Management,2015) دور عناصر الرقابة الداخلية بيئة الرقابة ، تقييم المخاطر ، أنشطة الرقابة ، الاتصالات والمعلومات والمراقبة في تعزيز اركان حوكمة الشركات وهي المسالة والعدالة والمسؤولية والشفافية ، ومدى اسهام هذه العناصر في تعزيز اركان الحوكمة (88: AL-Zwyalif&Management,2015). ترى دراسة (البغدادى وعوده) بان الرقابة الداخلية تحتاج إلى برامج ومؤشرات لتقويم أداء التقارير المالية لتعكس واقع الأداء الحكومي الأكثر فاعلية وكفاءة (البغدادى وعوده ، 2017 : 176) ، إما دراسة (الجبوري والتميمي) فقد اشارت الى ضرورة وضع إجراءات شاملة مكتوبة لنظام الرقابة الداخلية للمحافظة على الموجودات من السرقة والضياع وزيادة كفاءة عمليات الرقابة (الجبوري ، التميمي ، 2013 : 436) ، كما اوضحت دراسة (هلداني والغبان) دور المعلومات المحاسبية المؤتمتة وعلاقتها بالرقابة الداخلية للتعرف على الغش والسرقة والتلاعب وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف في اقليم كردستان (هلداني والغبان ، 2010 : 2) ، وتشير دراسة (امين) بان على كل وحدة اقتصادية تمارس التجارة الالكترونية أن يكون لها نظام امني متكامل وان يحقق النظام الرقابي الثقة في نظم المعلومات وفي مواقع شبكة الانترنت (امين ، 2012 : 160) . ومن بين الدراسات السابقة لا توجد دراسة (لحد علم الباحثين) تدرس اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على الرقابة الداخلية ولكون الرقابة الداخلية مسؤولة عن المتابعة والاشراف على حسن سير وسلامة ودقة العمل الداخلي للوحدات الاقتصادية بهدف تقليل الممارسات الغير اخلاقية وتحقيق أهداف الوحدة والالتزام بالتعليمات واللوائح ، لذا فان مفهوم الرقابة الداخلية الشاملة هو (عملية تنظيمية تتضمن كافة الطرق والأساليب المستخدمة لتحقيق اهداف الوحدة بكفاءة وفعالية والمحافظة على أصول وموارد الوحدة والتأكد من صحة ومصداقية البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية ومع تشجيع العاملين على الالتزام بالقوانين والتعليمات المطبقة في الوحدة الاقتصادية وكذلك الاستفادة من التقنيات والتطبيقات العلمية الحديثة في مجال التحقق من الانشطة) ، ومن هذا التعريف يمكن تحديد الأهداف الرقابية الداخلية بالاتي :-

- أ- ضمان الاستخدام الامثل لموارد الوحدة والحفاظ على أصول من الاختلاس والتلاعب .
- ب- التأكد من صحة ودقة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها وفق الخطط المرسومة لتحقيق أهداف الوحدة .
- ت- تشجيع الالتزام باللوائح والتعليمات لضمان انتظام العمل وتحقيق الأهداف .
- ث- تحديد الطرق التنفيذية لضمان انسيابية العمل .
- ج- تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال تقليل الكلفة ووقت اقل .

أهمية الرقابة الداخلية :

أن للرقابة الداخلية أهمية للإدارة وللمدقق (ارينز ولوبك، 2002: 370) أولاً : ما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية بالنسبة للإدارة تقسم ثلاث اهتمامات عامة : الاعتماد على التقرير المالي تقع على الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية الموجهة إلى المستخدم الخارجي وأيضا تقع على الإدارة مسؤولية القانونية بان المعلومات المدرجة في القوائم معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كفاءة وفعالية التشغيل يتمثل في تعزيز الاستخدام الامثل للموارد لتحقيق أهداف الوحدة، توفير معلومات مفيدة للمساعدة في اتخاذ القرارات ، وكذلك حماية الأصول والسجلات من السرقة أو التلاعب أو سوء الاستخدام ، الاستجابة للقوانين والقواعد التأكيد على الإدارة والعاملين الاذعان للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجوانب المحاسبية وغيرها لتجنب الغش .

ثانيا : اما يخص أهمية الرقابة الداخلية بالنسبة للمدقق في إمكانية الاعتماد على القوائم المالية لأنها تؤثر على هدف المدقق في تحديد مدى عالة العرض للقوائم المالية ، والتأكد من البيانات المعدة للاستخدام الخارجي للقوائم وكذلك البيانات المعدة للاستخدام الداخلي للإدارة . الرقابة على العناصر الخاصة بالعمليات المالية يجب أن لا يتجاهل المدقق الرقابة الداخلية على أرصدة الحسابات وكذلك الاهتمام بدقة بمدخلات ومخرجات النظام المحاسبي .

المحور الثالث : الحوكمة الالكترونية ودورها في تعزيز الرقابة الداخلية :

ان ظاهرة الفساد مستشرية في البناء المجتمعي وفي مؤسسات الدولة في العراق أبان النظام السابق وتفاقت هذه الظاهرة بشكل نوعي وبعد سقوط عام 2003 وقبل تشكيل أول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد المالي المختلفة إلى كل مفاصل الدولة الجديدة ، ومنها مؤسساتها الحكومية حيث اتسمت هذه المرحلة التي شهدتها العراق بأوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد التي تمثلت بفتح ابواب الانحراف في القيم الأخلاقية التي لم يعتد عليها المجتمع العراقي وبحالات الكسب السريع من خلال وسائل الفساد والمحافظة على المراكز الوظيفية باستخدام العنف السلوكي ، حيث انتشر في البنى التحتية في مؤسسات الدولة واتسع في الجهاز الوظيفي وأخلاقيات العمل ، وقيام بعض العاملين الى تحقيق مزايا ومكاسب خاصة لهم تخالف القوانين السائدة في المجتمع (حسين ، ص 449) وفي الوقت الذي تحرص الدولة على إصلاح أوضاع الفساد المالي في كافة مؤسساتها الموجودة واصبح له ابعادا جديدة بامتداده الى الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية ، وذلك من خلال تكثيف كافة الجهود سواء كانت حكومية او غير حكومية لكشف المتلاعبين بالمال العام وايجاد بعض الحلول والمعالجات الضرورية للحد من هذه الظاهرة والخروج بنتائج ايجابية تسهم في تقدم المجتمع وبالتالي تسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة ، قامت كافة دول العالم بالتحول نحو الحوكمة الالكترونية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ، مع استخدام الأساليب الالكترونية بدل من الأساليب اليدوية في مجال الرقابة الداخلية لكون الاخير لم تعد مناسبة في مجال تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات التي تمثل كبر حجم الأعمال ، ولتسهيل عملية الرقابة الداخلية يتطلب استخدام مجموعة من الأساليب منها: التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المتطورة ، تصميم برامج الكمبيوتر لايضاح الأرقام الشاذة ، التأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية باستخدام الضبط الداخلي ، واستخدام معيار الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية ، إذ ان انتشار تكنولوجيا المعلومات تحسم الكثير من مشكلات الحكومة وتتقدم بذلك آليات الارتقاء بخدمة المواطنين .

نحتاج التقنيات الحديثة في الإدارة الالكترونية إلى إدارة وتصميم اكيدين لدى الإدارات الحكومية للدولة وايجاد التزام حقيقي باستخدام تلك التقنيات القائمة من قبل قيادة أدارية لديها الرؤية الثقافية ، وفي حال غياب القيادة الإدارية الفعالة والافتقار الى التنظيم القانوني والتشريعي، وعدم نضوج الوعي الجماهيري وعدم تحقق البنية الفنية الأساسية المناسبة يصبح من الصعب تطبيق الإدارة الالكترونية المحلية بنجاح ، ونجد ايضا ان الإدارة الإلكترونية ليست شعار يرفع ، بل أنها عملية معقدة ونظاماً متكاملأ من المكونات البشرية والمعلوماتية والتشريعية والبيئية وغيرها لذا يتوجب تطبيق التحول إلى برنامج الحوكمة الالكترونية ، أن تطبيق المسائلة والعدالة يحقق الشفافية والشمولية لكافة افراد المجتمع.

النتائج :

نشر خدمة الانترنت بين المواطنين الذين ترتبط اعمالهم بجوانب تطبيقات الحوكمة الالكترونية . والعمل على مشاركة الموظفين في تصميم وتطوير برامج الحوكمة الالكترونية ومنح الحوافز لتشجيعهم وتوفير البيئة الإدارية الملائمة . ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين بمفهوم الحوكمة الالكترونية من خلال اشتراكهم في ندوات ودورات تدريبية تثقيفية وكذلك توضيح آليات عمل وتطبيق الحوكمة الالكترونية . وأن تشمل المسائلة كافة المواقع الوظيفية دون استثناء وعدم اقتصرها على عينة دون اخرى ، ووجوب احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مواقعهم وكذلك الحد من البيروقراطية والروتين المعقد في الاداء الوظيفي والسعي الى تنفيذ متطلبات المواطن وتخفيف أعباء المتابعة. الجوء إلى فرض عقوبات رادعة على القطاع الخاص في

حالة تقديم الرشاوى والاغراءات ومصادرة المبالغ التي يقدمها مع فرض غرامات اضافية واشهار مايقوم به أي شخص وحرمانه من التعامل مرة اخرى .

المصادر العربية

- 1- اريزنز ، الفين، جيمس لوبك ، (المراجعة / مدخل متكامل) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002 .
- 2- امين ، ساكار ظاهر عمر ، (تفعيل دور الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية) ، مجلة جامعة كركوك ، 2012.
- 3- البغدادي ، صلاح صاحب شاكر ، احمد نوفل عوده ، (كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية) مجلة كلية التراث ، العدد 20 ، 2017.
- 4- الرفاعي ، سحر قدوري ، (الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها : مدخل استراتيجي)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 7 ، 2008.
- 5- حمادي ، صالح مهدي ، عمار غازي ابراهيم ، نزار معن عبدالكريم ، (تأثير الحكومة الالكترونية في جودة التدقيق/ بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، الحجم 111 ، العدد 25 ، السنة 2019 .
- 6- جواد وآخرون ، شوقي ناجي جواد ومحمد خير وسليم ابو زيد ، (الابعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الاردن ، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 العدد 3 ، 2007.
- 7- حسين ، مريم خالص ، (الحكومة الالكترونية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 .
- 8- عمران وجراح ، خلدون موسى ، ندى بدر ، (تامين حماية مواقع الحكومة الالكترونية للشركات في محافظة البصرة دراسة استطلاعية) ، مجلة دراسات البصرة ، السنة 9 ، العدد 18 ، 2014 .
- 9- غنيمي ، سامي محمد احمد ، (نحو معيار لحكومة تكنولوجيا المعلومات في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات / دراسة ميدانية) ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2017.
- 10- محمد ، بهاء زكي ، (الشفافية في إدارة الدولة طريق الإصلاح الإداري) ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2018.
- 11- هلداني ، آلان عجيب مصطفى ، ثائر صبري محمود الغبان ، (دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني / دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في اقليم كردستان – العراق) ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 45 ، الصادر 45 ، 2010.

المصادر الأجنبية :

1. Al-Zwyalif, I. M. J. I. J. o. B., & Management . (The role of internal control in enhancing corporate governance: evidence from jordan) , 10(7), 2015.
2. Finger, M., & Péoud, G.(From e-Government to e-Governance? Towards a model of e-Governance). Paper presented at the Proceedings of the 3rd European Conference on E-Government-ECEG.,2003
3. Sarker, M. N. I., Wu, M., Liu, R., & Ma, C. (Challenges and opportunities for information resource management for E-governance in Bangladesh) , Paper presented at the International Conference on Management Science and Engineering Management , 2018.
4. Saxena, K. B. C. J. I. J. o. P. S. M.). (Towards excellence in e-governance)., 2005.

.....
.....
.....